



# في مواجهة كورونا: من أجل أن ترى سياسات الحماية النساء

متابعة دورية لتأثيرات السياسات العامة في مواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد على النساء والفئات المهمشة في مصر.

صدر في 28 مارس 2020.

آخر تحديث صدر 17 مايو 2020 (الأحدث مظلل باللون الأصفر لسهولة المتابعة)

## فهرس

### مقدمة

#### الخصوصية وإتاحة المعلومات المفصلة

#### إتاحة البيانات

من الأولى بتسهيلات دفع القروض؟

هل العزل المنزلي حل آمن للجميع؟

حتى لا تتكرر الأزمات الدورية في توافر وسائل منع الحمل و الRH

خدمات الحمل والولادة يجب أن تظل على قائمة الأولويات

منتجات العناية بالدورة الشهرية احتياج أساسي

## مقدمة

في أوقات الأزمات الاجتماعية الكبرى تبرز أهمية الرؤية الجندرية والنسوية كعدسة تكشف أولويات و انجازات السياسات العامة، و كأداة لتقييم قدرتها-أو عدم قدرتها- على تلبية احتياجات النساء، والفئات الاجتماعية المهمشة ككل، وذلك بالإضافة لدورها في رصد التأثيرات غير المتوازنة لتلك السياسات العامة على هذه الفئات والتي تمثل أغلبية السكان. لذلك، نبدأ اليوم بنشر متابعة جندرية دورية لعواقب أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد في مصر على النساء وغيرهن من الفئات الاجتماعية المهمشة، أملاً أن المنظور الجندري قد يتيح الفرصة لإصلاح إجراءات غير مراعية للنوع الاجتماعي، أو تجنب سياسات عامة قد تضر بمجموعات بعينها من السكان. قراءتنا تلك تتحاز للفئات التي يجري تهميشها عادةً أثناء رسم السياسات العامة، ومنها النساء والفتيات، الفقراء والمهددين بالفقر، المرضى والمتعاشين مع أمراض وإعاقات مزمنة، والأفراد ذوي/ات الهويات الجندرية والميول الجنسية غير المقبولة اجتماعياً، والمسجونين/ات، والمهاجرين/ات، وغير حاملي/ات الجنسية، وساقطي/ات القيد، وتقاطعات تلك المجموعات. سنقوم بالتحديث الدائم والتعقيب فيما يخص السياسات العامة لمكافحة آثار فيروس كورونا المستجد الصحية والاقتصادية والاجتماعية، مع تقديم التوصيات التي قد تقلل من الآثار القاسية للإجراءات الحكومية، وحماية غالبية السكان -وخاصة النساء- من عواقب تلك السياسات. سيتم تحديث مدخلات هذه المتابعة بشكل مستمر بما يتماشى مع المستجدات، و ندعوكم وندعوكم للمشاركة معنا بالتحليلات والتوصيات من منطلق جندري للسياسات العامة. ونبدأ بأربع مقترحات بإجراءات محددة لمعالجة أولويات غابت عن حزمة التدخل الحكومي بشأن مواجهة الفيروس أو جرت مقاربتها بشكل مبتسر.

## الخصوصية وإتاحة المعلومات المفصلة

### إتاحة البيانات

منذ أن ظهر كوفيد-19 في مصر يفيدنا ممثلو وزارة الصحة والسكان بتحديثات يومية، تكشف عن أعداد الإصابة والوفاة إثر الفيروس. إلا أن تلك التحديثات تفتقر لبيانات تفصيلية عن خريطة انتشار الإصابات وتوزعها على محاور عدة في القلب منها الجندر بطبيعة الحال. بحسب تصريح علي مجاهد، المتحدث باسم وزارة الصحة والسكان، بتاريخ 19 مارس 2020، فامتناع الوزارة عن إعلان محافظات الإصابة جاء مراعاة للخصوصية، وفي مداخلة هاتفية له بعدها بثلاثة أيام في إحدى البرامج صرح مجاهد<sup>2</sup>، أن حالات الإصابة ظهرت بـ 24 محافظة. وبشكل عام، عدم الاتساق في نشر البيانات المفصلة في ظل غياب

<sup>1</sup> متحدث الصحة: لا نعلن محافظات المصابين بكورونا مراعاة للخصوصية بتاريخ 19 مارس 2020

<https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=19032020&id=9c55fa89-8b19-403d-93b5-65695b3bbda6>

<sup>2</sup> الصحة: حالات كورونا تم إكتشافها بـ 24 محافظة.. وإجراءات الحكومة خفضت الإصابات بتاريخ 22 مارس 2020

<https://www.youm7.com/story/2020/3/22/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A9-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D9%85-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D9%8024-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AE%D9%81%D8%B6%D8%AA/4683770?fbclid=IwAR0HIPLzMm4MrAfl4xPImkkPrYymgZOEQrnUGiZObsxfPVMbPvgk8SXaLbY>

قواعد بيانات صحية على مدار السنين<sup>3</sup>، يحد من القدرة على تحليل البيانات لفهم أسباب الانتشار وطبيعة التداعيات المختلفة على الفئات المختلفة واستكشاف أفضل السبل للحد من انتشار الفيروس والتخفيف من وطأة آثاره الاجتماعية. لا جدال على أهمية صون واحترام البيانات الشخصية لحالات الإصابة والمخالطين لها، إلا أن إتاحة بيانات تفصيلية حسب الجنس والفئة العمرية والموقع الجغرافي دون كشف هويات المصابين و/أو المخالطين بدون ذكر أسمائهم لا تخل بالخصوصية في شيء.

ولذا توصي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بضرورة:

- إتاحة وزارة الصحة والسكان بشكل دوري ومنهجي لبيانات تفصيلية لحالات الإصابة والشفاء والوفيات مقسمة جندياً وعمرياً وجغرافياً وبحسب التقسيم الحضري والريفي والظروف المرضية ذات الصلة<sup>4</sup>.
- الإعلان رسمياً عن عدد الاختبارات التي يتم إجراؤها وتوزيعها بشكل دوري وقابل للمقارنة.
- إنشاء خريطة تفاعلية بناءً على البيانات المدخلة على تطبيق "صحة مصر" توضح التوزيع الجغرافي والفئة العمرية لانتشار الفيروس والعوامل الصحية (الأمراض المزمنة/غير السارية)، مع الحفاظ على كامل خصوصية المستخدمين/ات. دون استخدام بيانات تطبيق "صحة مصر" للرقابة على مستخدميه.

## من الأولى بتسهيلات دفع القروض؟

في التقرير الوطني المقدم للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في نوفمبر 2019، احتفت الحكومة المصرية بنسبة استفادة النساء من قروض تمويل المشاريع متناهية الصغر والتي بلغت 69٪ من إجمالي المستفيدين<sup>5</sup> (3.1 مليون مستفيد)، أي أكثر من 2 مليون امرأة<sup>6</sup>. وفي 22 مارس 2020، ولمواجهة الآثار المتوقعة لفيروس كورونا، أصدر البنك المركزي قراراً بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر تلقائياً للأفراد والشركات، مع اشتراط عدم فرض عمولات أو عوائد تأخير للاستفادة من التأجيل<sup>7</sup>. وبينما تمتلك 27٪ فقط من النساء فوق سن 15 عاماً في مصر حساباً بنكيًا<sup>8</sup>، المركزي، عن طريق إخضاع تلك القروض من خلال هيئة الرقابة المالية<sup>9</sup> لنفس معايير التسهيلات السدادية والائتمانية

<sup>3</sup> في مواجهة كورونا: هل نتذكر المسح السكاني الصحي؟

<sup>4</sup> الحكومة: 94% من وفيات كورونا أكبر من 50 عاماً وكانوا يعانون من أمراض مزمنة بتاريخ (2 أبريل 2020)

[shorturl.at/hzRT0](http://shorturl.at/hzRT0)

<sup>5</sup> التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة رقم 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 16/21 بتاريخ 15 نوفمبر 2019

<https://undocs.org/ar/A/HRC/WG.6/34/EGY/1>

<sup>6</sup> حابي، بتاريخ 25 مارس 2020، الرقابة المالية تشكل مجموعة إدارة أزمة لمتابعة تداعيات فيروس كورونا على التمويل متناهي الصغر

<https://hapijournal.com/?p=72831>

<sup>7</sup> البنك المركزي، كتاب دوري بتاريخ 22 مارس 2020 بشأن الإيضاحات الخاصة بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للعملاء لمدة 6 أشهر

<https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/HighlightsPages.aspx> كتاب دوري-تاريخ-22-مارس-2020

شأن-الإيضاحات-الخاصة-بتأجيل-الاستحقاقات-الائتمانية-للمعملاء-لمدة-6-أشهر،

<sup>8</sup> World Bank Group. The Little Data Book on Financial Inclusion 2018.

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29654/LDB-FinInclusion2018.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

الموفرة من خلال حزمة القرارات التي صدرت من البنك المركزي أو أي قرارات مستوى أقل من 2٪ من النساء بين 15 و49 عاماً هم ملاك لمحات سكنية، وبالتالي فإن الاستفادة بجمع النساء المصريات من تلك الإجراءات في تلك اللحظة الحرجة سيكون محدود جداً لاستهدافها القروض الشخصية في البنوك لغرض شراء السيارات والعقارات للإسكان الشخصي، بالإضافة لمستحقات بطاقات الإئتمان.<sup>10</sup> بينما 93٪ من "مالكات المشاريع الخاصة" في مصر يقل رأس مال "مشروعهن" عن عشرة آلاف جنيه.<sup>11</sup>

وبالرغم من أن وزيرة التجارة والصناعة، نيفين جامع، قد صرحت سابقاً في 17 مارس 2020 أن جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع للوزارة يعد بمساندة المشاريع الصغيرة أمام التحدي الذي تمثله الآثار المتوقعة لفيروس كورونا<sup>12</sup>، إلا أنه بعد صدور قرار المركزي في 22 مارس، فشركت تمويل المشاريع متناهية الصغر رفضت مساواة أصحاب تلك المشاريع مع باقي المشاريع التي تستفيد من التأجيل المقرر. وقد استعرض تقرير لجريدة المال الرسائل النصية التي تلقاها أصحاب المشاريع متناهية الصغر مطالبة بأقساط القروض الشهرية من شركات وجمعيات الإقراض. وأوضح بعض من أصحاب تلك المشاريع أن الشركات الممولة ترفض أن تطبق قرارات المركزي مدعية استثناء المشاريع المتناهية الصغر من هذا القرار ومدعية كذلك عدم خضوع الشركات والجمعيات العاملة في إقراض المشاريع تلك لقرارات البنك المركزي. واقترحت إحدى الشركات "دراسة كل عميل يطلب تأجيل سداد الأقساط كمبادرة منها، إلا أن القرار النهائي سيتم وفقاً لمعايير شديدة الدقة".<sup>13</sup>

إن من الأولى في وجه تلك الأزمة أن تحمي الدولة دخول ومشاريع الفئات الأضعف، وعلى أقل تقدير أن تساويهم بالشركات والأفراد المستفيدين بتسهيلات البنك قبلية يصدرها البنك للتسهيل على المقترضين، وذلك من خلال قرار واضح يؤجل المستحقات تلقائياً، بالإضافة لأي مزايا أخرى للمقترضين، ومع ضمان أن تعمل هيئة الرقابة المالية على تنفيذ كل شركات وجمعيات القروض متناهية الصغر لهذا القرار. خاصة، وكما أشار تقرير الحكومة المصرية أمام مجلس حقوق الإنسان، فإن أغلب المستفيدين حالياً من تمويلات المشاريع متناهية الصغر هن من النساء، وفي كثير من الأحيان، تم استهدافهن كنساء طبقاً لاستراتيجية الدولة لتمكين المرأة<sup>14</sup>. تلك النساء، والكثير منهن من النساء المعيلات (يبلغ عدد الأسر

<sup>9</sup> قانون 141 لعام 2014 بتنظيم التمويل متناهي الصغر.

[https://www.fra.gov.eg/content/efsa\\_ar/pool\\_extra\\_efsa/UG333615UG333616.pdf](https://www.fra.gov.eg/content/efsa_ar/pool_extra_efsa/UG333615UG333616.pdf)

<sup>10</sup> أوضح البنك المركزي في كتابه الدوري بتاريخ 22 مارس أن تلك التسهيلات تطبق على كل من: تسري التعليمات على كافة العملاء سواء المنتظمين أو غير المنتظمين من الأفراد والمؤسسات، شاملة شركات التاجر التمويل والتمويل العقاري وشركات التخصيم والشركات المتوسطة والصغيرة، وتشمل استحقاقات التسهيلات الممنوحة بكافة أنواع الضمانات، وكذلك عملاء المبادرات الصادرة عن البنك المركزي المصري. تتضمن تسهيلات الأفراد ما يلي: أ. القروض الاستهلاكية، وهي القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية والقروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصي. ب. القروض العقارية للإسكان الشخصي.

<sup>11</sup> Reham Rizk and Ali Rashed. 2019. Economic Research Forum. Trends And Patterns Of Women's Entrepreneurship In Egypt

<https://erf.org.eg/publications/trends-and-patterns-of-womens-entrepreneurship-in-egypt/>

<sup>12</sup> منصة المشروعات الصغيرة بتاريخ 17 مارس 2020. <https://www.msme.gov.eg/ar/Pages/news/NewsInfo.aspx?Newsid=168>

<sup>13</sup> عملاء التمويل متناهي الصغر يطالبون «الرقابة المالية» بتأجيل الأقساط 6 أشهر- بتاريخ 26 مارس 2020- المال.

<https://almalnews.com/%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%87%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D8%B1-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A7>

<sup>14</sup> الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

<http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2018/02/2017-04-23-strategy-2030.pdf>

التي تعولها امرأة وحدها 3.3 مليون أسرة)<sup>15</sup>، هن، وأسرهن، الأولى بحماية الدولة من عواقب فيروس كورونا المستجد على دخول الأفراد، وخاصة الأكثر فقراً وهشاشة.

## (تحديث ١٧ مايو)

كما وضحنا سابقاً، فإن النساء يمثلن 69% من إجمالي المستفيدين من قروض المشاريع متناهية الصغر وبالتالي يؤثر عليهن بشكل خاص أن تكون إجراءات الحماية من الآثار الاقتصادية لكوفيد-19 عادلة وقادرة على حماية المقترضين من كل مصادر قروض المشاريع متناهية الصغر من شركات تمويل، والجمعيات، والاقتراض من الدولة بشكل مباشر.

في هذا السياق، أصدرت هيئة الرقابة المالية قراراً بتاريخ 29 مارس 2020، بعد التشاور مع اتحاد شركات التمويل المتناهي الصغر، وممثلي الشركات والجمعيات الكبرى للتمويل متناهي الصغر، وممثلي وحدة الرقابة على النشاط -وبغياي ممثلي أصحاب المشاريع متناهية الصغر أنفسهم- حزمة قرارات تهدف للتسهيل على أصحاب المشاريع. ولكن أتت تلك القرارات أضعف كثيراً من المطلوب لمساعدة أصحاب تلك المشاريع على تخطي الأزمة الحالية. ففي حين كانت قرارات البنك المركزي بخصوص المتعاملين مع البنوك إلزامية وغير مرتبطة بالتزام المتعاملين في الدفع سابقاً، تركت أغلب الإجراءات للمقترضين للمشاريع متناهية الصغر خاضعة لتقدير الممولين، أو مدى انتظام أصحاب المشاريع في الدفع مسبقاً ومنها:

- تخفيض تكلفة التمويل للعملاء المنتظمين في السداد أو اتفاق جهات التمويل متناهي الصغر مع شركات التأمين في قيام الجهة بسداد قيمة أقساط التأمين الإلزامي متناهي الصغر ضد مخاطر الوفاة والعجز الكلي المستديم.
- وللعملاء المنتظمين في السداد تقديم خدمات مالية مجانية للعملاء مثل تحمل عبء مصروفات المعاملات المالية الإلكترونية المختلفة التي تتم مع جهات الدفع الإلكترونية الأخرى بخلاف البنوك، و/أو مصاريف التحصيل الميداني. والتي يعممها قرار المركزي السابق لكل المتعاملين مع نظم الدفع الإلكترونية.
- وبعد دراسة كل حالة على حدى، تخفيض/ ترحيل قيمة الأقساط المستحقة من العملاء بما يعادل 50% من قيمة كل قسط، وذلك بحد أدنى شهري مارس وأبريل. والتي في حالة قرار المركزي لا تخضع لدراسة الحالة وإنما ترحل الأقساط لمدة 6 أشهر تلقائياً، وفي حالة رغبة العميل في دفاع الأقساط، عليه هو المطالبة بذلك رسمياً.<sup>16</sup>

مقارنة تلك الإجراءات مع إجراءات المركزي بخصوص الدائنين في النظام البنكي من أفراد وشركات يوضح نمط من الانحياز غير المبرر ضد أضعف الأفراد المقترضين في مصر. فالفئات الأكثر هشاشة هي الأولى بالحماية في تلك اللحظة، أو على أقل التقديرات يستحقون المساواة في التسهيلات مع المقترضين من البنوك. أما الإجراءات المقررة حتى الآن فتترك سلطة اتخاذ قرار تقديم التسهيلات من عدمه للشركات والجمعيات الممولة، بلا ضامن، كما تترك أصحاب المشاريع غير المنتظمين في دفع الأقساط بلا حماية، بينما يوفر قرار المركزي حماية للأفراد والشركات حتى من غير المنتظمين في الدفع.

<sup>15</sup> التحليل الديموجرافي لبيانات التعداد العام - 2017. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

<sup>16</sup> الرقابة المالية تصدر حزمة تدابير إضافية للتيسير لما يزيد عن ثلاثة مليون مواطن من عملاء نشاط التمويل متناهي الصغر. 29 مارس 2020.

في نفس السياق، اتخذ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة، عدة قرارات:

- تسهيل التمويلات السريعة للمشاريع التي لاقت رواجاً في الأزمة -مثل مشاريع المنظفات والمطهرات.
- تأجيل أقساط بقية المشاريع بشكل تلقائي لحين استقرار الأوضاع. وتقديم النصيحة للمشاريع غير المتعثرة بالاستمرار في دفع الأقساط بناء على طلب كتابي من المقترض.

ويتضح من تلك الإجراءات أن المقترضين من جهاز الدولة بشكل مباشر تلقوا تسهيلات أفضل كثيراً من المقترضين من شركات القطاع الخاص والجمعيات. ولكن جهاز تنمية المشروعات أغفل دوره في مد هذه التسهيلات للمقترضين من خلال جهات وسيطة مثل الشركات والجمعيات التي تلتقي تمويلها بدورها من الجهاز. ففي تقرير الجهاز عن نشاطه في بين عام 2014 ويونيو 2019، يوضح التقرير أن التمويل المتلقي من المستفيدين أصحاب المشاريع الصغيرة عبر الجهات الوسيطة بلغ 1.6 مليار جنيه لحوالي 75 ألف مشروع<sup>17</sup>، بينما بلغ التمويل المباشر من الجهاز 3.3 مليار جنيه لحوالي 20 ألف مشروع. أي أن أغلب المستفيدين من تلك التمويلات من أصحاب المشروعات الصغيرة هم من الممولين عبر جهات وسيطة.

ونطالب جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بضمان أن تمتد تلك التسهيلات لكل المستفيدين من التمويل المباشر، وغير المباشر عبر الجهات الوسيطة من شركات تمويل.

## هل العزل المنزلي حل آمن للجميع؟

بينما يقع العالم الآن تحت وطأة خطر فيروس كورونا المستجد، تدعو الحكومة المواطنين للبقاء في منازلهم، وقد تم اعتماد عدة قرارات من قبل رئيس الحكومة مصطفى مدبولي ورئيس الجمهورية من شأنها تقليل حركة الناس في الشوارع وأماكن العمل، وعلى رأسها فرض حظر التجول الجزئي. وتطرح دعوات البقاء في المنزل لمدد طويلة بعض الإشكاليات الخاصة بالنساء على رأسها إمكانية ارتفاع معدلات العنف المنزلي.

لا تتوافر معلومات دقيقة ومحدثة حول نسب العنف المنزلي في مصر، لكن "مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مصر 2015"<sup>18</sup> الصادر عن المركز القومي للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، يشير للآتي:

- نحو 7 مليون و888 ألف امرأة يعانين من العنف بجميع أشكاله سنوياً، سواء على يد الزوج أو الخطيب أو أشخاص من الدوائر المقربة لها، أو الغرباء في الأماكن العامة.
- ونحو 5.6 مليون امرأة يعانين من العنف على يد الزوج أو الخطيب سنوياً.
- ونحو 2 مليون و 400 ألف امرأة أصبن بنوع واحد أو أكثر من الإصابات نتيجة لعنف الزوج أو الخطيب .

<sup>17</sup> لا يوضح التقرير تقسيم الجهات الوسيطة بين بنوك وشركات تمويل. "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

نتائج التمكين الاقتصادي للمرأة بداية 2014 حتى يونيو 2019". جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

<sup>18</sup> مسح التكلفة الاقتصادية للعنف القائم على النوع الاجتماعي مصر 2015 - المركز القومي للمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA <https://egypt.unfpa.org/en/publications/economic-cost-gender-based-violence-survey-egypt-2015>



- وتعرض نحو 18٪ من النساء المصريات في الفئة العمرية (18 - 64 سنة) لعنف بدني أو جنسي منذ بلوغهن سن 18 سنة على يد أفراد العائلة والبيئة المحيطة.
- و ارتكب الأب نحو 3 في المائة من حالات العنف الجنسي ضد المرأة وارتكب الأخ نحو 1 في المائة من الحالات.

تحدث هذه الانتهاكات بالتوازي مع عدم وجود قانون أو مواد في قانون العقوبات مختصة بتجريم العنف المنزلي، بل ووجود نصوص تهدر حقوق النساء ولا تنظر إلى ما يتعرضن إليه من انتهاكات، حيث تنص المادة 60 من قانون العقوبات مثلاً على أن: "لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكبت بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة"<sup>19</sup> وتكون الحوادث المبينة على النوع الاجتماعي بشكل دائم مبررة بأنها من أجل "تأديب" المرأة سواء من أسرتها أو من زوجها أو من البيئة المحيطة.

لهذا قد يمثل العزل الصحي المنزلي خطراً على النساء والفتيات إذا لم تتوفر لهن سبل الحماية الكافية. وبالتالي نرى ضرورة أن تكون وزاراتي الداخلية والتضامن الاجتماعي، المجلس والمركز القومي للمرأة على أهبة الاستعداد لمثل هذه الفترة عن طريق:

- إعلان خطة عمل تشاركية بين وزارة الداخلية والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة في التصدي للعنف المنزلي ضد النساء والأطفال في ظل الأزمة الراهنة.
- مد فترة تلقي شكاوى المرأة على الخط المختصر المجاني 15115 لمكتب المجلس القومي للمرأة ليكون على مدار اليوم طوال أيام الأسبوع وتحويل شكاوى النساء والفتيات مباشرة مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة التابعة لقطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي بوزارة الداخلية التي أيضاً خصص لها أرقام لتقديم الشكاوى ( 01126977444-01126977333-01126977222 )
- تجهيز مراكز "استضافة وتوجيه المرأة المعنفة" التابع لوزارة التضامن الاجتماعي وتقييمها بشكل دوري.
- تعاون قطاع حقوق الإنسان بجميع أقسام الشرطة مع النساء المعنفات المتقدمة بشكاوى وعدم التهاون مع معنفها أياً كانت صلتهم بها.
- إقامة حملة تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي وتقوم وزارة التضامن بالتنسيق مع وزارة الداخلية بإرسال رسائل SMS لتوعية كل امرأة وفتاة عن إمكانية إبلاغها عن ما تتعرض له من عنف وإمدادهم بالأرقام اللازمة من خلال تلك الرسائل.

## حتى لا تتكرر الأزمات الدورية في توافر وسائل منع الحمل و RH

في الظروف العادية، وخاصة في ظل أي اضطراب اقتصادي أو مالي في مصر، تحدث أزمات متكررة في توافر وسائل منع الحمل -شاملة حبوب منع الحمل الطارئة. واستباقاً لحدوث أزمات في توافر الوسائل من خلال عيادات تنظيم الأسرة و المراكز الصحية والمستشفيات العامة أو من خلال توافرها في الصيدليات الخاصة، نوجه النظر لأهمية ضمان استمرار إتاحة وسائل منع الحمل في ظل الأزمة الحالية. هناك عدة أسباب لهذا النقص المتكرر لوسائل منع الحمل ومنها:

<sup>19</sup> قانون العقوبات. <https://manshurat.org/node/14677>



- ارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة من الخارج لتصنيعها مما يعطل الشركات المصرية عن تصنيعها من الأساس،
- تعطل في استيراد موانع الحمل بسبب تأخر الموافقات الاستيرادية (من الإدارة المركزية للصيدلة) أو لبقاء الأدوية مدة في الجمارك دون انتهاء إجراءات الإفراج الجمركي عليها، لأن أدوية منع الحمل أدوية هرمونية وهذا النوع من الأدوية يحتجز لفترة زمنية كبيرة في هيئة الرقابة الدوائية للتحليل عقب الاستيراد وقبل أن يتم طرحها بالسوق،
- وأيضا بسبب غياب خطة إنتاجية شاملة للسوق تضع في حسابها حالات الطوارئ، تتعاون فيها وزارة الصحة مع الشركات المنتجة لهذه الحبوب بحيث يتم تجنب أي نقص أو عجز في إتاحة هذه الادوية.
- وأيضا أحيانا يتم تهريب هذه الأدوية للخارج.

و لذلك نرى ضرورة أن تكون لدى وزارة الصحة خطة شاملة لضمان توافر وسائل منع الحمل المدعومة وغير المدعومة والرقابة على أسعارها في السوق لضمان عدم استغلال الأزمة، عن طريق:

- التحقق من توافر مخزون استراتيجي كافي من وسائل منع الحمل -بما يشمل وسائل منع الحمل الطارئة المدعمة- المتوفرة في عيادات تنظيم الأسرة بالوحدات والمراكز الصحية والمستشفيات الحكومية، والتي تستخدمها 57 % من المستخدمات، وذلك لمدة لا تقل عن 6 أشهر.
- تشديد الرقابة على الصيدليات في مراقبة موانع الحمل المتوفرة في الصيدليات والغير مدعومة من الدولة، والتي يستخدمها 43% من المستخدمات، وأن تكون هناك تحذيرات للصيدليات بعدم استغلال الأزمة عن طريق التلاعب بإخفاء موانع الحمل، و رفع أسعارها، على أن تكون هناك عقوبات على المخالفين أو من يتلاعبون بالأسعار.
- تسهيل كافة الإجراءات البيروقراطية الخاصة بالموافقات الاستيرادية للشركات، حتى تتحدد المسؤوليات في ظل الأزمة الراهنة ما بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص و حتى لا تبرر الشركات النقص بأنه مسؤولية إدارية من وزارة الصحة، على أن يكون هناك مسؤولية قانونية على الشركات في حالة حدوث النقص أو العجز.
- مكافحة تهريب أو حظر تصدير موانع الحمل بكافة أشكالها.

كما شهدت مصر في عامي 2016<sup>20</sup> و 2017<sup>21</sup> على الأقل أزمات في توافر حقنة الـ RhoGAM<sup>22</sup> والتي تحتاجها الحوامل والأمهات الحديثات في بعض الأحيان بشكل عاجل. وقد أعلنت وزارة الصحة في فبراير 2017 توافر الحقنة في مراكز الدم الإقليمية ومنافذ الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا"، ويتطلب صرف الحقنة بالسعر المدعوم من الدولة -وهو عالي التكلفة جدا- تقديم عدة مستندات قد يصعب الحصول عليها في المدى الزمني المطلوب كونه دواء يستخدم في بعض حالات الطوارئ، خاصة في سياق الأزمة التي تواجهها الآن والتي تمثل ضغط شديد على المنشآت الطبية بجميع

<sup>20</sup> "In search of medication in Egypt: Currency devaluation and government policy continue to impact availability of medication in Egypt". N

[https://madamasr.com/en/2016/11/29/feature/society/in-search-of-medication-in-egypt/?fbclid=IwAR10ZNHneyEhwrTwDRymLqKU\\_kWx5mNFH8YiaYYEqQw1MfUaO1KoExOFCog](https://madamasr.com/en/2016/11/29/feature/society/in-search-of-medication-in-egypt/?fbclid=IwAR10ZNHneyEhwrTwDRymLqKU_kWx5mNFH8YiaYYEqQw1MfUaO1KoExOFCog)

<sup>21</sup> Egypt Today. "Health Ministry supplies 25k anti-RH injections to ease shortage". March 2017.

<http://www.egypttoday.com/Article/12/3559/Heath-Ministry-supplies-25k-anti-RH-injections-to-ease-shortage>

<sup>22</sup> أثناء الولادة او الاجهاض يختلط دم الأم بدم الطفل/الجنين وفي حالة ان الأم فصيلة دمها سالب والأب فصيلة دمه موجب (على الأرجح سيكون دم الجنين مثل الأب) وسيقوم جسم الأم بتكوين أجسام مضادة مما يؤثر على الولادات التابعة أو صحة الجنين.

أنواعها. لذلك، ندعو وزارة الصحة باستباق الأزمة بالتأكد من توافر حقنة RhoGAM مخزون كاف، وتسهيل إجراءات صرفها في تلك الظروف الخاصة التي تمر بها جميعاً، مع تشديد المتابعة على الصيدليات الخاصة في توفير الدواء وتسعيه حتى لا تترك النساء ضحية لصعوبة الإجراءات والتلاعب بالأسعار .

## خدمات الحمل والولادة يجب أن تظل على قائمة الأولويات

على موقع منظمة الصحة العالمية، وفي إجابة عن سؤال ما إذا كانت الحوامل أكثر عرضة للأخطار في حالة الإصابة بفيروس كورونا المستجد، تقرر المنظمة بأنه بالرغم من غياب الإحصاءات الواسعة وفي حدود معرفتنا بطبيعة الفيروس حتى الآن، فالحوامل لسن في خطر خاص في حالة العدوى، ولكنها تقر أيضاً بقلّة البحث المتوفر حتى الآن بخصوص السؤال وأنه "نظراً للتغيرات التي يتعرض لها جسم المرأة الحامل و جهازها المناعي، فمن المعلوم أن بعض الأمراض التنفسية قد يكون لها تأثير سيء على الحوامل".<sup>23</sup> وتوصي بعدة نقاط منها:

- أن تكون النساء الحوامل ذوات أولوية للتحليل لفيروس كورونا المستجد في حالة توافر أعراضه عليهن،
- أن الإصابة بفيروس كورونا المستجد لا تستدعي الولادة القيصرية ولا يجب أن تتم الولادة قيصرية إلا في وجود داعي طبي.
- أن من الضروري ضمان استمرار خدمات متابعة الحمل والولادة ورعاية حديثي الولادة رغم الضغط الشديد على المنشآت الصحية، لضمان ألا تؤدي الأزمة الصحية الحالية لوفيات غير مرتبطة بالفيروس كما حدث في بلدان أخرى أثناء وباء الإيبولا.<sup>24</sup>

وبناء على توصيات منظمة الصحة العالمية<sup>25</sup>، نطالب وزارة الصحة المصرية بالآتي :

- إنتاج مواد تعريفية بصرية وسمعية مخصصة للحوامل لتعرفهن بإجراءات الوقاية من العدوى بالفيروس، وطمأنتهن بخصوص تأثير الإصابة عليهن وعلى المواليد، وبثها عبر وسائل الإعلام مثل الراديو والتلفزيون بجانب وسائل التواصل الاجتماعي، وتوفير المعلومات في أماكن تقديم الرعاية الصحية للحوامل والأمهات.
- ضمان استمرار خدمات متابعة الحمل والتوليد في الأماكن المخصصة، وأن لا تتأثر خدمات الحمل والتوليد في المستشفيات من الضغط الذي قد يحدث على المستشفيات بسبب كورونا المستجد، واتخاذ إجراءات استباقية في هذا الشأن في حالة زيادة الأعداد أو حدوث ضغط على المستشفيات، بما يضمن أن تظل لدى السيدات القدرة على الوصول للخدمات الطبية في مراحل متابعة الحمل وما بعد الولادة.

<sup>23</sup> أسئلة متكررة بشأن مرض كوفيد-19 والحمل والولادة والرضاعة. منظمة الصحة العالمية.

<https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/q-a-on-covid-19-pregnancy-childbirth-and-breastfeeding>

<sup>24</sup> L Sochas, A Amos Channon, S Nam. Department of Social Policy, London School of Economics.

"Counting indirect crisis-related deaths in the context of a low-resilience health system: the case of maternal and neonatal health during the Ebola epidemic in Sierra Leone"

[https://academic.oup.com/heapol/article/32/suppl\\_3/iii32/4621472](https://academic.oup.com/heapol/article/32/suppl_3/iii32/4621472)

<sup>25</sup> أسئلة متكررة بشأن مرض كوفيد-19 والحمل والولادة والرضاعة. منظمة الصحة العالمية.

<https://www.who.int/ar/news-room/q-a-detail/q-a-on-covid-19-pregnancy-childbirth-and-breastfeeding>

- التأكيد على أن اختيار طريقة الولادة يعتمد على الاحتياجات الطبية وعدم اختيار الولادة القيصرية من طرف الطبيب بلا داعي طبي حتى في حالة الإصابة بالفيروس مع توفير الحماية اللازمة لكل الطاقم الطبي.
- أن تكون للحوامل التي تظهر عليهن أعراض الإصابة بفيروس كورونا المستجد ضمن الفئات ذات الأولوية في التحليل طبقاً لتوصية منظمة الصحة العالمية.
- تدعيم وحدات تنظيم الأسرة و مكاتب الصحة التي تقدم الخدمات للنساء، فهذه الوحدات يجب تكون الخط الأول للوقاية، و أن يتم الاستفادة من البنية التحتية المتوفرة بالفعل الآن من وحدات تنظيم الأسرة في تقديم الخدمات العلاجية و الوقائية. و نطالب وزارة الصحة أيضا بتدعيم وحدات تنظيم الأسرة و مكاتب الصحة بجميع التسهيلات و الأدوية و المستلزمات الطبية و الطواقم الطبية حتى تتمكن من تقديم الخدمات المتعلقة بمتابعة الحمل و التوليد .

### (تحديث ١٧ مايو)

منذ بداية الجائحة تم تغطية أربع ولادات لأربع سيدات مصابات بكوفيد-19 في مصر. وفي الأربع حالات تم التوليد بالولادة القيصرية، لا تتوفر معلومات -بالطبع- عن سبب اختيار الولادة القيصرية في كل حالة من الحالات وإن كانت بناء على أسباب طبية أو رغبة الحامل أم بسبب الإصابة بكوفيد-19. لكن كون 100٪ من الحالات حتى الآن تم التوليد فيها عن طريق الولادة القيصرية يطرح أسئلة بخصوص وجود بروتوكول أو توصيات من وزارة الصحة بخصوص التوليد في حالات الإصابة بكوفيد-19 من عدمه.

- لذا نحن نطالب وزارة الصحة بإعلان بروتوكول التوليد في حالة كون الحامل مصابة -أو مشكوك في إصابتها- بكوفيد-19 حتى يعمم على تقديم خدمات الولادة في مصر. وجدير بالذكر أن توصيات منظمة الصحة العالمية حتى اللحظة تؤكد أن لا داعي للجوء للولادة القيصرية بسبب إصابة كوفيد-19 في ذاتها، مع ضمان توافر أدوات الحماية للطواقم الطبي.

### منتجات العناية بالدورة الشهرية احتياج أساسي

- في خضم ما هو متوقع من تأثير اقتصادي لإجراءات الوقاية من فيروس كوفيد-19 وتأثيرات تلك الإجراءات على الدخول، خاصة للفقراء والمهددين بالفقر، يلزم الآن البدء في التعامل مع الاحتياجات الصحية الأساسية للنساء والفتيات كاحتياجات أساسية لا غنى عنها. وتأتي على قمتها احتياجات الكثير من النساء والفتيات للفوط الصحية للدورة الشهرية. وتأتي تلك الأزمة لتذكرنا جميعاً بغياب حاجة أساسية تملك عن برامج الدعم للدولة. ونطالب بالآتي:
- على وزارة التموين إتاحة الفوط الصحية بشكل دائم ضمن السلع المطروحة على البطاقات التموينية وفارق نقاط الخبز باعتبارها سلع أساسية واحتياج شهري للكثير من النساء والفتيات، أسوة بالتحرك السريع لإتاحة المنظفات و الكحول المستخدم في تعقيم الأسطح والأيدي في أثناء الأزمة الحالية.

- إتاحة الفوط الصحية للسجينات والمحتجزات مجاناً بشكل دائم كاحتياج أساسي لا غنى عنه. وقد قامت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية بإطلاق حملة في اليوم العالمي للنساء العام الماضي<sup>26</sup>، تهدف لتوفير الفوط الصحية في السجون وضمان الظروف الصحية المتعلقة بالصحة العامة في سجون النساء. ومن شهادات سجينات سابقات<sup>27</sup> يتضح أن اعتماد السجينات الأساسي في توفير الفوط الصحية كان على زيارات أسرهن، أو شرائها من كاتبين السجن بأسعار أعلى من أسعار السوق خارج السجن<sup>28</sup>، أو مساعدة بعضهم البعض في توفيرها. ومنذ 10 مارس 2020 ، تم منع الزيارات في كل السجن في مصر<sup>29</sup>، وبالتالي أنقطع مصدر توفير الفوط الصحية للسجينات اللاتي كان في مقدرة أسرهن توفيرها من خلال الزيارة. ونجدد مطلبنا ، اللاح بسبب الأزمة الحالية، بتوفير مصلحة السجن للفوط الصحية في كل أماكن احتجاز النساء مجاناً. مع ضمان توافر الظروف الصحية اللازمة من حمامات وماء جاري صحي.

<sup>26</sup> "في اليوم العالمي للمرأة: "الدورة الشهرية في السجن" - من أجل اعتراف القانون بالاحتياجات الجسدية للنساء". المبادرة المصرية للحقوق الشخصية-مارس 2019.

<sup>27</sup> "الدورة الشهرية في السجن". المبادرة المصرية للحقوق الشخصية- مارس 2019.

<sup>28</sup> "البيع في الكاتين: الإفطار العمدي في السجن المصرية". المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. سبتمبر 2018.

<sup>29</sup> "استمرار تعليق الزيارات لجميع السجن حتى آخر شهر مارس حرصاً على الصحة العامة وسلامة التلاء". موقع وزارة الداخلية-19 مارس 2020.